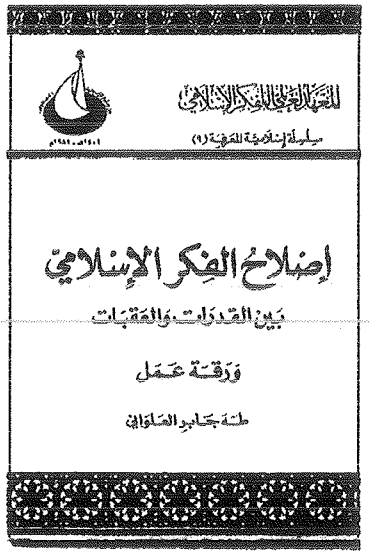
إصلاح الفكر الإسلامي
مقدّمات في وضعنا الفكريّ الراهن

الأستاذ خالد توفيق

● **مراجعات ساعة الصفر!**

عندما تعصف الأزمة بالأمّة فإنّ الأصوات ترتفع وهي تنادي بمراجعة كل شيء. وفي مثل الأزمة التي تعصف الآن بالأمّة المسلمة، فإنّ الجهود التي تنطلق في كلّ مجال، بحثاً وتقصّياً ونقداً، تهدف إلى تحليل الأزمة والوقوف على أسبابها أوّلاً، وتتطلّع ثانياً إلى بلْورة صِيَغِ التَّجاوُز والارتفاع عن الواقع المتردّي الذي تحياه الأمّة.

وإذ نعرف أنّ أزمة الأمّة ليست بنتَ اليوم، ولا هي بالتي نزلت إلينا ـ هكذا ـ دون مقدّمات، فسيكون مِن الطبيعي أن نتفهّم تلك الحلقات مِن الجهود المتواصلة التي لم تنقطع رغم اختلافها في صيَغ التعبير عن نفسها.



ففي العهود الأخيرة التي ترافقت مع تنبّه الأمّة لواقعها المتردّي وإحساسها بمخاطر التحدّي الغربي، ارتفعت الأصوات لمراجعة كل شيء؛ بما في ذلك

الأُسس والمنطلقات النظرية والفكر والثقافة والمفاهيم السائدة.

وكان مِن الطبيعي أن تبدأ المراجعات النقدية هذه بحذر وبصوت خفيض لا يخدش عقلية التمسّك بكل شيء على أنه مقدّس وثابت، بيد أنها سرعان ما تصلّبت وتوشّحت بالجرأة يوم أخذت تنتقد عقلية التقليد وتُطلق في الساحة رؤىً متوثّبة داعية إلى تجديد جهاز التوليد العقلي والإبداعي عبر إعادة الاجتهاد إلى دوره الريادي في حياة الأمّة العقلية والفكرية.

ولكن مع مرور الزمن تكشّف لدعاة المراجعة الفكرية أن المسألة لا تكمن في فارق بسيط بين ماضٍ للأمّة كان يزدهر فيه نظام الاجتهاد الفقهيّ والفكريّ، وحاضر ضمُر فيه الاجتهاد، وبالتالي أدرك أولئك والأجيال التي تلتْهُم أنّ المشكلة لا تكمن في الاجتهاد وحده، وإنما تمتدّ لتشمل الأرضية الفكرية التي تنطلق منها الأمّة.

والذي زادَ في حِدّة المشكلة هي طبيعة التحدّيات الفكرية والثقافية المتزايدة التي جاءت من الغرب عبر اختراقات بسيطة في بادئ الأمر، قبل أن تتحوّل فيما بعد إلى تبعيّة عامة تضرب بأطنابها في جوانب الفكر والمفاهيم، والأخطر مِن ذلك في جانب المنهج.

وهكذا عادت الحركة الفكرية لتخطّط مسارها وتتحمل مسؤوليتها عبر القيام بمهمة مزدوجة يتمثل جزؤها الأول في البناء الفكري والثقافيّ السليم لفكر المسلمين ومناهجهم، فيما يتحرّك الجزء الثاني في خطّ مواجهة الهجوم الفكري للتيارات الزاحفة الآتية مِن الغرب أساساً.

وإذا أردنا أن نتلّمس حلقات هذا المسار عبر مصاديق وتطبيقات حيّة، فنستطيع أن نفترض أنّ التحسس الحديث بمشكلة المسلمين الفكرية ترافق مع أعمال واندرج في سياق مشاريع كبار رجال الإحياء الإسلامي بدءاً بالأفغاني وإقبال ومحمد عبده ورشيد رضا وابن باديس ومحمد تقي الشيرازي، ثم ما لبث أن اكتسب مدىً أوسع ولوناً أشدّ ووضوحاً على يد علماء ومفكري المرحلة التالية من أمثال حسن البنا ومالك بن نبي والنائيني ومدرّس ومحمد جواد البلاغي وكاشف الغطاء ومحمد محمد حسين وسيد قطب والطاهر بن عاشور وعلال الفارسي ومحمد رضا المظفر ومحمد جواد مغنية وعبد الهادي الفضلي ومحمد حسين الطباطبائي وتقي الدين النبهاني ومحمد المبارك ومرتضى مطهري وشريعتي ومحمد باقر الصدر، وغيرهم عشرات، قبل أن تستقر مكونات المشهد في معطيات الحالة الفكرية الراهنة التي

شهدت تحوّلاً دفعياً عظيماً بفعل التغيّرات الكبيرة على الساحتين الإسلامية والعالمية.

لقد أفضت التحوّلات الكبيرة في العالم الإسلامي، وفي علاقة هذا العالم مع الغرب، إلى مهام جسيمة وإضافية على مستوى العمل الفكري، فبالإضافة إلى مهمة المراجعة النقدية لما هو سائد مِن أفكار ومفاهيم ومناهج في داخل البيئة الإسلامية نفسها انفتحت مجالات جديدة بدت الحاجة فيها واضحة، بل وملحة لتقديم إجابات فكرية واجتهادات جديدة لتلبية متطلّبات الداخل الإسلامي من جهة، ومواجهة التحدّيات على خطّ التماس الفكري مع الآخر (الغرب بالأخص) الذي راح يصبّ وبوتيرة متسارعة وابلاً من الأفكار والمفاهيم والمناهج على ساحتنا الإسلامية، تستبطن شكوكاً وتستثير أسئلة وتستدعي شبهات.

● ثلاث مهمات

وهكذا بات أمام حركة الفكر الإسلامي أن تنشط لإنجاز مهمات ثلاث يأتي التوازن بينها تبعاً لما تحظى به كل واحدة من دور في مسار نهضة الأمّة. والمهام الثلاث هذه، هي:

أولاً: الانكباب في عملية فكرية كبيرة وواسعة وعميقة تهدف التصحيح والنقد والمراجعة انطلاقاً من الداخل الإسلامي ذاته. فلهذا الداخل أزماته المعروفة التي انتهت إلى تشويهٍ كبير في مناهج التفكير الإسلامي، وتبعاً لذلك الأفكار والمفاهيم والنظريات المُنتجة.

ولم تكن المهمة على هذا الصعيد سهلة أبداً، بل كانت ولا تزال شاقّة؛ بحاجة إلى جهود جبّارة وجرأة كبيرة ودقّة في الفصل بين ما هو دين ثابت ومقدّس، وما هو مجرّد اجتهاد؛ فهذا الأخير وإن انبثق من الداخل الإسلامي إلّا أنه خاضع في نهاية المطاف لحدَّي الخطأ والصواب.

ثانياً: تلبية احتياجات الداخل الإسلامي بدءاً من البناء الفكري لوعي الأمّة إلى إعادة بناء المناهج وأسلمة المعارف وتحريك الجهاز الاجتهادي فقهياً وفكرياً كي يلبّي المتطلبات المتكاثرة للموقف الإسلامي.

ففي نظرة بسيطة للواقع الإسلامي الراهن، نجد أنه يُملي على صعيد التجربة الإسلامية في إيران حاجات ملحّة لإنتاج فقهيّ وفكريّ يجيب ما تحتاج إليه الدولة على صعيد التغيير الاجتماعي والبناءين الإداري والاقتصادي، ونواحي السياستين الداخلية والخارجية وكلّ ما يرتبط بالفقه السياسي من قضايا ومواقف ومشكلات، إلى عشرات القضايا الأساسية الأخرى ومئات المستجدّات

التي تُعدّ شاغلاً ملحّاً في حركة بناء الدولة الإسلامية.

أما في النطاق الإسلامي خارج جغرافية التجربة في إيران، فثَمَّ أمام حركة الفكر الإسلامي مهام عظيمة على مستوى توفير مادة الوعي الإسلامي، وإعادة بناء أطر التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي بنظرةٍ إسلامية أصيلة وبأطر حركية شرعية وفاعلة مضافاً لمسؤولية هذا الفكر في توفير الإجابات الشافية للتحدّيات الفكرية المتزايدة المنبثقة أساساً عن موجة التغريب وما يثيره الخطّ العلماني والمشروع الغربي عموماً.

ثالثاً: مواجهة التيارات الفكرية والثقافية المتحركة في العالم الإسلامي بفعل التأثيرات المباشرة أو غير المباشرة لحركة المشروع الغربي، وما تبثّه من استفهامات وأسئلة وشبهات، وتحديد مواقف عملية فاعلة لكيفية التعامل مع الفكر الآخر.

● مشروع المسلم المعاصر

في سياق المهمتين الأولى والثانية انبثق عام ١٩٧٤ مشروع فكري إسلامي كبير ربما لم يلقَ للآن صداه الكامل في أوساط الأمّة، بحيث لم تتجاوز معرفته شريحة معيّنة من المهتمّين بالمسألة الفكرية، بل وجدتُ من يجهله حتى من بين أوساط الشريحة التي تمسك بقيادة حركة الفكر الإسلامي في بعض الأقاليم.

والمشروع الذي نعنيه هو مجلّة **المسلم المعاصر** التي صدرت وكانت قضيتها الأساسية المعاصرة التي استمدّت المجلة منها اسمها، كما يعبّر رئيس تحريرها جمال الدين عطية. (المسلم المعاصر، العدد ٤٠، ص ٦).

أما مداخل المشروع إلى تقديم بناءات وصياغات معاصرة للفكر الإسلامي، فقد تمثّلت بثلاثة مفاتيح هي: الاجتهاد، التنظير والأسلمة (العدد المذكور، ص ٦). وإذا لم نكن بصدد التعريف التفصيلي بهذا المشروع، فإنّ أقلّ ما يمكن أن نُشير إليه، أن مجلة **المسلم المعاصر** أثارت أفكاراً على غاية قصوى من الأهمية، بيد أن ما يؤسى له أنّ المشروع لم يلْقَ للآن صداه اللائق رغم صلابة منبثقه وأهمية القضية التي أخذها على عاتقه، وبرغم نجاحه في استقطاب مجموعة مميّزة من الباحثين.

● مشروع المعهد العالمي

في سني السبعينيات تحركت جهود البعض لتشخيص أسباب أزمة الأمّة، فانتهوا ـ بنظرهم ـ إلى أن جذورها تكمن في «اعتلال الفكر والمنهجية» (إسلامية المعرفة، ص ٣٢). بتأكد هذا التشخيص أكثر لدى هذه المجموعة (مجموعة المعهد العالمي) من خلال ندوة دراسية عقدوها عام ١٩٧٦ دعوا إليها ثلاثين

عالماً، انتهت إلى تأسيس هيئة علمية متخصصة في قضية الفكر، تحوّلت إلى البذرة التحتية لإقامة مؤسسة علمية متخصصة تمثّلت أخيراً بـ «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» الذي سجّل رسمياً في الولايات المتحدة الأميركية مطلع القرن الهجري الخامس عشر.

وقد قام المعهد ـ للآن ـ بإصدار المبادئ العامة لمشروعه مرفقة بخطة العمل، ثم عقد سلسلة من الندوات، وقام باحثوه وخبراؤه والمتعاونون معه بإصدار مجموعة من البحوث في مختلف مجالات المعرفة، والملاحظ أن وتيرة الإصدار اكتسبت منحىً متصاعداً في السنوات الأخيرة.

والإشارة المهمة في هذا المجال، أنَّ مشروع المعهد التقى مع مشروع مجلة المسلم المعاصر وراحا يعملان في إطار خطة عمل موحدة، حيث تحوّلت المجلة إلى دورية تصدر عن المعهد.

لا نستطيع أن ننكر نقاط الالتقاء بين المشروعين، بيد أنا لاحظنا من خلال المتابعة أن مشروع المعهد ذوّب بداخله مشروع مجلة المسلم المعاصر وقضى على خصوصياتها وحركيتها التي كانت تنطبع بها قبل ذلك. فقد وجدنا من خلال متابعة أعداد المجلة التي صدرت بعد التقاء المشروعين، هبوط مستوى المجلة عما كانت عليه في السابق، وافتقارها لذلك الزخم الذي كانت تحظى به قبل الاندماج، ولاسيما على صعيد مداخلها الثلاثة: الاجتهاد، التنظير، الأسلمة.

● إصلاح الفكر الإسلامي

«إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات» هو كتاب لمدير المعهد الحالي د. طه جابر العلواني (٩٨ صفحة من الحجم الوسط، ١٩٩١).

والكتاب في حقيقته هو ورقة عمل لمراجعة تقويمية قدّمها مدير المعهد في سياق تقويم خطة المعهد وما قام به من أعمال ومنجزات، وما كان ـ ومايزال ـ يعتري مسار نشاطه من عقبات ومشكلات. وبرغم أن الورقة كانت داخلية تدور في أروقة المعهد بين باحيثه وخبرائه ومستشاريه، إلا أنه قرَّر نشرها وتعميمها بعد أن أُضيف لها ما جعلها صالحة للنشر العام.

لقد قرأتُ الكتاب كلمة كلمة بإمعانٍ وعناية، وسجّلت ما بد لي من الملاحظات والرؤى، بيد أني فوجئت بما لم يكن بالحسبان حينما اطّلعت على طبعة جديدة للكتاب صدرت عام ١٩٩٦. وعنصر المفاجأة أني كنت قد أكملت مسوّدات العمل على الطبعة الأولى (١٩٩١)، وعند ما شرعت بكتابه الصيغة النهائية للمقال اطّلعت على الطبعة الثانية التي جاءت ضعف الطبعة الأولى تماماً

(١٨٥ صفحة باستثناء الفهارس والملاحق)، مما أوقعني في إحراج بين أن أؤخّر تسليم المراجعة، وهو ما لم يتحمّله الموعد المقرّر لإصدار مجلة «الحياة الطيّبة»، وبين أن أقتصر على الصيغة التي أنجزتها من خلال الطبعة الأولى للكتاب، وفي ذلك شيء غير قليل من الإجحاف، لاسيما مع ما نصّت عليه مقدّمة الطبعة الجديدة من أنها اقترنت بـ « إضافات وتغييرات كثيرة » بحيث صدر الكتاب بثوب جديد. (المقدمة ، ص٨)

لم أجد حيلة غير التوسّل بالصيغة التوفيقية، إذ أبقيت المقدمات التي ترتبط بمبدأ المراجعة الفكرية وقت الأزمة، وحقول المراجعة، وما يتّصل بمشروعَي مجلة **المسلم المعاصر**، و **المعهد العالمي**، وأهملت الفقرات التي تتصل باستعراض محتوى الكتاب، لاني وجدت أنها اكتسبت مدىً أوسع في الطبعة الجديدة.

ولكن مع ذلك رأيت من المناسب أن أُبقي بعض الملاحظات العامة التي سجّلتها على الكتاب مع تأكيدي المشدّد أنها ترتبط بالطبعة الأولى، إذ ربما بادر د. طه جابر العلواني لتلافيها كلها أو بعضها في الطبعة الجديدة، كي يكون بمقدور القارئ أن يتفاعل مع قضية **إصلاح الفكر الإسلامي وأسلمة المعرفة** وهما المرتكزان القاعديان لعمل المعهد.

وإذا جاز لي أن أستبق بعض الأمور وأتحدّث عن المستقبل، فإنّ في تخطيط **الحياة الطيبة** في أعدادها القادمة أن تغطّي نشاطات الفكر الإسلامي والمؤسسات التي تحوي هذه النشاطات، ومن بينها **المعهد العالمي للفكر الإسلامي** حيث وقع الاختيار على مراجعة تحليلية ونقدية شاملة لواحدٍ من أهم كتبه هو **أزمة العقل المسلم**.

● الملاحظات

ترتبط هذه الملاحظات بالأفق العام لفكرة الكتاب من دون أن تدخل بمناقشة تفصيلية لما يثيره من رؤى وأفكار واقتراحات، وبالتالي هي أوصل بمشروع المعهد نفسه، والذي حفّزنا لإثارتها عبر هذا الكتاب أنه ليس مؤلَّفاً عادياً، بل هو ورقة عمل معتمدة للمعهد.

والملاحظات هي :

أولاً : أول هذه الملاحظات التي تردّدتُ في تسجيلها كثيراً قبل أن أحسم الموقف فيها، هي أنّ قضية إصلاح الفكر وأسلمة المعرفة ليست كلَّ شيء في واقع الأمّة، بل قل في أزمتها. وفي الحقيقة أجد أنّ هذه الملاحظة تفرض حضورها على عقلي كلّما اطّلعت على إصدار جديد للمعهد ولمست إصراره الشديد على الأسلمة والإصلاح والممارسة الفكرية بشكل عام.

أما الذي جعلني أتردّد في تثبيت هذه الملاحظة، في أنَّ ورقة العمل لم تهمل الإشارة مكرراً لهذه النقطة حيث جاء التأكيد بعد الآخر على أنَّ قضية الفكر ليست نهاية المطاف، وإنما هي الشرط الأول لانطلاقة العمل في أي اتجاه كان.

ولكن مع ذلك أشعر أن هذا الكلام لا يكفي وأخشى أن يقع هذا المنحى في مخاطر تلك النزعة التي تختزل كلّ شيء بالفكر، وتجعل العمل الفكري بديلاً للأدوات الأخرى في التغيير، وهي نزعة خطيرة راحت ضحيّتها ـ وماتزال ـ تيّارات إسلامية مهمّة، في مقابل تلك النزعة العملية التي تندكّ بالواقع من دون أن تستضيء بنور العلم وبصيرة المعرفة.

ثانياً : من الضروري أن يرتبط الفكر بقضية عملية واضحة، إذ لا يكفي أن يُطلِق المعهد عنواناً عاماً يقول فيه أن الأمّة في أزمة، وأنّ الأزمة في نهاية المطاف هي أزمة فكرية ومنهجية. فرغم صحة المقولة على نحو إجمالي، إلّا أن ضمان الفاعلية للمشروع يستوجب أن ترتبط المسألة الفكرية بقضية عملية معيّنة كقضية الحركات الإسلامية ومسألة التغيير الاجتماعي عموماً، أو مسألة التغيير السياسي، أو إعادة بناء الفقه السياسي، أو النظر في أصول الفقه تمهيداً للنظر في منهج الاجتهاد، أو أن ترتبط العملية بمنهج التربية والتعليم أو العقيدة، أو أن تتوجّه الجهود ـ مثلاً ـ لما يتطلّبه الواقع الحالي لتجربة الدولة الإسلامية التي انبثقت حديثاً في إيران، وهكذا إلى عشرات القضايا الأخرى الأساسية والفرعية. أما أن تبقى المسألة هكذا عامة، فأعتقد أنّ ذلك سيقود إلى تشتّت الجهود وتبعثر المشروع.

بعبارة أوضح : يحتاج الفكر لكي يثمر إلى حامل حركيّ ينهض به وإلى وسيط يحوّله إلى تيّار عمل في الأمّة، أما محض الإنتاج فإن كان يمكن أن يساهم في إثراء الوعي جزئياً، إلّا أنه لن يخلق تياراً عملياً فاعلاً.

ثالثاً : لقد أكّد مشروع المعهد مراراً على مسألة الانفتاح، واختار مداخل تبتعد عن إلغاء هذا الطرف أو ذاك وعزله مذهبياً أو حركياً أو بفعل أي حاجز آخر. ثم جاء الكتاب الجديد ليؤكد الحاجة إلى كل الجهود في الساحات كافة، بل وتخطّي الدائرة الإسلامية ليضع تصوّراً للانفتاح على الخطّ العلماني. ولكن رغم هذا الأفق وجدنا الباحث يقع في منزلق الانغلاق كلما اقترب للإشارة إلى الجهود الإسلامية العامة، حيث لم يشر إلّا مرة واحدة إلى الجهود الإحيائية والفكرية التي انطلقت ـ ولاتزال ـ من الساحة الإسلامية الشيعية.

ولكي أكون واضحاً بما فيه الكفاية أقول للأستاذ طه جابر العلواني ـ وهو ابن العراق ـ إنّ مثقفاً إسلامياً لا يسعه حينما يمرّ على المشهد الثقافي الإسلامي في العراق، أن يغضّ الطرف أو يتجاوز أسماء مهمة مثل عبد الكريم زيدان وعماد الدين خليل وطه جابر العلواني نفسه، بيما نجد الباحث العلواني يغفل وبمنتهى البساطة أسماء فكرية وإحيائية لامعة في هذا الإقليم مثل كاشف الغطاء والبلاغي والمظفر، بل وحتى اسماً كبيراً كالشهيد السيد محمد باقر الصدر، رغم أن الخط العام للجهد الفكري للسيد الصدر يقع في سياق مشروع المعهد نفسه؛ أي في سياق إصلاح الفكر وإعادة بناء المناهج وأسلمة المعارف.

يزداد حجم هذه المفارقة حينما نقرأ في الإعلان عن الكتاب أنه خطاب «للأمة بأسرها، بجميع فصائلها ... بل إن هذا الخطاب يمتدّ ليتجاوز حدود أمّتنا، وليصبح صوتاً من أصوات الإنقاذ العالمي» فهل يصحّ لطموح واعد مثل هذا أن يتجاوز جهود شطر من الأمة ببواعث الإقصاء أو الإلغاء على أسس مذهبية أو قومية ؟

رابعاً : تتمثل الملاحظة الأخيرة في ذلك النزوع الذي يظهر أحياناً حيث ترتفع الأفكار والاقتراحات عن الواقع كثيراً حتى ليقع البحث في وهم التنظير في المجرد وداء الانفصال عن الواقع.

على سبيل المثال، حينما يتحدّث الباحث عن التعليم والإطار الأكاديمي السائد، نجد أنه يقترح أفكاراً للإصلاح تبدو بعيدة المنال جداً، وكأنّ الباحث ـ وهو المطارَد خارج وطنه ـ غريب عما هو سائد من أوضاع في العالم الإسلامي، يستحيل معها تطبيق عُشر معشار ما يقترحه، إلّا عبر التغيير السياسي كمدخل يضع بيد الإسلاميين القرار الأعلى.

وهذه النقطة تعيدنا مجدداً إلى نقطه البداية، حيث نسلِّم أن الفكر السليم شرط للعمل السليم الفاعل، ولكن كيف نتحرّك بعد ذلك، هل بالتأكيد على إطار التربية والتعليم والأسلمة وإصلاح مناهج الفكر (النهج الإصلاحي) أم بالتأكيد على التغيير السياسي، لاسيما وأنّ الأغلبية الكبيرة من البلدان الإسلامية يتعذّر فيها ممارسة أي عمل إصلاحي مهما كان بسيطاً ومتواضعاً ؟